الشّركات متعـددة الجنسيّة

"تقاول" لتحقيق وحدة العالم العربي وإنمائه

د. أحمد بعلبكي

تقرير اعده فريق الدراسات الاقتصادية الاستراتيجية باشراف الدكتور احمد بعلبكي استاذ علم اجتماع التنمية والتنمية الزراعية في معهد العلوم الاجتماعية ـ الجامعة اللبنانية .

تقديم : في اطار الدراسات الاقتصادية الاستراتيجية التي ينظمها معهد الانماء العربي في بيروت ، برزت بين اهتمامات الفريق المعني بتلك الدراسات الضرورة لاعادة طرح مسائل السكان والغذاء سيما وان منطق تدعيم تبعية الاقتصاديات العربية بدأ يركز على التهويل بخطر مجاعة داهم ، يهدد الشعوب العربية خلال العقود القادمة . وهذا المنطق يقود الى التيئيس ليس من اهمية الثروات العربية وحسب بل ومن فاعلية الانجازات الانمائية الديموقراطية الكبيرة التي تحققت وتتحقق في بعض التجارب الانمائية الوطنية المستقلة والمتناقضة مع منطق التبعية لقسمة العمل الدولية الراسمالية المتجددة .

في اطار هذه الضرورة الاستراتيجية للبحث العلمي حول مستقبل مسألتي الغذاء والسكان ، كان هذا الاهتمام الاول والمتمحور حول مناقشة طروحات نادي روما ، التي تنشر اليوم وبإثنتي عشرة لغة فتطرح حلولا تدخل في منطق نمو واشتغال الشركات متعددة الجنسية ، وتطرح نموذجا لتطلعات هذه الشركات الى ثروات ومصائر الشعوب العربية . وسيتابع الفريق رصد هذه المسائل وهذه الطروحات ، وكلنا آمال في التمكن من اعادة الامور الحياتية الى نصابها في ميداني الغذاء والسكان وما يكتنفهما من قضايا ومعضلات تعتبر اساسية في العالم الثالث عامة والبلدان العربية خاصة .

في باب وثيقة الاسبوع نشرت مجلة « لونوفيل اوبسرفاتور » الفرنسية في عددها الصادر بتاريخ العاشر من نيسان ـ ابريل (١٩٧٨) مقابلة مع « مارسيل غورنييه » (Marcel Guernier) ، المتفرغ حاليا لدراسة الاوضاع الاقتصادية في بلدان العالم الثالث في اطار اهتمامات « نادي روما » الذي شارك في تأسيسه عام (١٩٦٨) . لقد ساهم مارسيل غورنييه ، وبناء على تكليف النادي المذكور ، في وضع كتاب مشهور بعنوان « استراتيجية لمواجهة الغد » (١) حيث يقدم نمطا من الابحاث حول « المسألة العالمية » للتنمية والعلاقات الدولية القائمة . وها هو، بعد ان انجز مهمته في دراسة « الاوضاع الحالية » للعالم العربي ، يعبر عن مقاصد نادي روما وعن نظريته ومنهجيته في تناول الاوضاع الاقتصادية لهذا العالم .

فما هي ظروف قيام واهداف هذا النادي ؟

لقد تعاونت على تأسيس نادي روما مجموعة من الخبراء الاقتصاديين ممن اشتهروا كرواد للمالتوسية الجديدة ، ومجموعة من السياسيين الذين سبق لهم وعملوا في الادارة الاقتصادية الليبرالية عموماوالغربيةخصوصا، وذلك بناء على مبادرة من اوريليو بيتشي (Aurelio Picci) مدير شركتي فيات واوليفيتي ، ومجموعة من الصناعيين توافرت لهم فيما توافرت ، الامكانات التقنية والتكنولوجية والمالية ومن بينهم مسؤولون في شركتي فولكسفاكن وكسيروس .

وقد تميز النادي باعتماده البيّن :

ـ لتيار المالتوسية الجديدة في التحليل الاقتصادي ومواجهة ازمة الراسمالية العالمية في المراكز والاطراف .

ـ لنمط من التنظيم والمبادرة العالمية الابعاد التي تتطابق مع الابعاد العالمية للعلاقات والاهداف والايديولوجية الجديدة للشركات متعددة الجنسية التي تدعم النادي حيث لم تعد الادارات الاقتصادية الرسمية في بعض البلدان الراسمالية ، كبلدان اوروبا الغربية مثلا ، قادرة على تلبية مقتضيات توسعها العالمية او انها ترغب في التميز ، ولو ظاهريا ولاهداف سياسية ، عن تلك الادارة في البلد الراسمالي القادر على تلبية تلك المقتضيات كالولايات المتحدة الاميركية .

ـ لتكنولوجية طليعية في شروط انتاج ونشر الدراسات والتوصيات وذلك في حرم مركز الادمغة الالكترونية العائد للنادي والموجود في ولاية اوهايو في الولايات المتحدة والذي يزود الباحثين بالمعلومات ويجيب على اسئلتهم حيث كانوا عبر قمر صناعي .

وتجدر الاشارة الى ان تأسيس « نادي روما » ، كمركز يضم ٧٥ خبيرا لدراسة الاوضاع الاقتصادية الاقليمية والعالمية ضمن فرق عمل مجهزة تجهيزا فنيا وتكنولوجيا وماليا عاليا ، يمثل استجابة متطورة لمتطلبات الراسمالية المتطورة والمأزومة في مجالي التشخيص والتدخل في تلك الاوضاع . فلم يعد ممكنا الاكتفاء بالمبادرات المستقلة والمتناثرة للافراد والادارات في مرحلة نمو وهيمنة الشركات متعددة الجنسية ، حيث اصبح من الممكن والضروري ان تقدم الراسمالية نفسها في العالم الثالث ضمن اطر مؤسسية «حيادية» ذات طابع « اقتصادي ـ تقني » ، ولا تتحمل

---

(١) Strategie pour demain
2e rapport au Club de Rome - Equibbres - Documents - Seuil , Paris 1974.

بذلك الوزر السياسي في تدخل الدولة او الدول الرأسمالية التي تمثلها فعلا .

هيمنة الشركات متعددة الجنسية

هذه التوجهات انادي روما تتوافق مع طبيعة الدور المتعاظم للشركات متعددة الجنسية في فتح الآفاق الدولية كضرورة لتامين استمرارية العملية الراسمالية وتجاوز ازمتها. ففي مثل هذه الافاق وحسب. تتوافر لتلك العملية آفاق مفتوحة لرفع الانتاجية . وامكانية تنويع المنتجات. والاستفادة من فرص اختلاف التشريع المالي والاجتماعي بين بلد وآخر لتوفير شروط اضافية للتثمير والربح خارج حدود بلد المنشا .

الا ان تفرع الشركات متعددة الجنسية في اطار المراكز « المتروبولية » يختلف اليوم في منطقه عما كان عليه تفرعها في اطار الاطراف التابعة . فالتفرع الى « المتروبولات » الاخرى (في اوروبا الغربية مثلا) يتميز بعملية اعادة توظيف الارباح في بلد الفرع لسهولة الافادة من اتساع السوق الجديد ووفرة السيولة في الطلب والمهارة الفنية لليد العاملة والانخفاض النسبي ، احيانا ، لكلفة استخدامها بالمقارنة مع بلد الشركة الام (الولايات المتحدة) .

وهكذا فان منطق التوسع والتفريع للشركات الاميركية في اوروبا الغربية يصل بهذه الفروع الى حد التحلل . في تقرير سياستها ، من اي التزام بمصلحة « وطنية » محلية او اوروبية ، والى تغليب الطابع الدولي على سياستها وعلاقاتها . فنلاحظ والحالة هذه ان توغل الشركات متعددة الجنسية في تملك وتوجيه مقدرات وسياسة الوحدات الصناعية الكبيرة والطليعية في اوروبا الغربية (الصناعات الالكترونية والبتروكيماوية) اخذ يضعف من نفوذ السلطات السياسية الاوروبية على هذا القطاع الرئيسي ، لا بل يتحكم في تقرير السياسات الاقتصادية لتلك السلطات لصالح الشركات متعددة الجنسية التي تبحث عن معدل الربح الاعلى دونما اعتبار الحدود والاوطان .

وقد فرضت دينامية توسع وهيمنة هذه الشركات تضافر عوامل تكنولوجية وسياسية حددت بدورها دينامية جديدة للاقتصاد الحديث واهم هذه العوامل هي :

– تكنولوجيا طليعية عالية الكلفة لا تتحقق جدواها الاقتصادية الا في تكتلات اقتصادية اقليمية او عالمية الآفاق .

– تقدم عال في ميدان الاعلام الآلي ، نحتكر استخدامه الشركات المذكورة لتحقق نمطا من الادارة والتسيير والاتصال والاعلام بين الوحدات الانتاجية والفروع والاسواق في اطراف العالم كافة .

ان منطق نمو هذه الشركات يقود الى صيغة من توحيد الاسواق عن طريق التوغل التدريجي وضرب منافسة الوحدات الانتاجية بشرائها وضمها الى حظيرة الشركة العالمية . مما يؤدي الى تعزيز الاحتكار على الصعيد الاقليمي او الدولي ويغري ، في التعامل مع البلدان التي تهيمن فيها تلك الشركات على صعيد الانتاج او التسويق ، باللجوء الى اعتماد وفرض سياسات مالتوسية وتضخمية واحيانا فاشية (والمثال البارز على هذا النمط من التعامل هو ما اقدمت عليه شركة « اي تي تي ITT » الاميركية من مساهمة فعالة في توفير الشروط المطلوبة لتمكن الاستخبارات المركزية الاميركية بالتعاون مع وزارة الخارجية الاميركية من قلب حكم « الوحدة الشعبية » برئاسة سيلفادور الليندي – حسبما ورد في الاتهام الذي وجهته لجنة الشؤون الخارجية في الكونفرس

الاميركي لهنري كيسينجر) .

غير ان عملية توحيد الاسواق التي تهيمن عليها فـروع الشركات متعددة الجنسية لا تتناول سوى المستويات المطلوبة لتسهيل الهيمنة والاحتكار: ففي اطار السوق الاوروبية المشتركة هناك :

ـ حرص مشترك على اعتماد وتنفيذ سياسة اسعار ملائمة لتعزيز الراسمالية الزراعية وعلى تسريع النزوح لصغار الفلاحين من خلال اعتماد سياسة زراعية تتناول بنية الحيازة .

ـ تلكؤ فيتوحيد السياسات والتشريعات الاجتماعية ، كتشريعات العمل مثلا .

ـ تجاهل لاي ضرورة توحيد على مستويات البيئة والنقد والتشريع الاجتماعي.

وهذا ما يؤكد ان الاسرة الاوروبية ـ كما هي في الواقع ـ ليست الا صيغة التوحيد التي تدعمها الشركات متعددة الجنسية ، فهي توحد مصالح قوة الراسمال ، وتعرقل توحيد مصالح قوة العمل بل وتخلق المزيد من التناقضات بين الطبقات العاملة في مختلف البلدان الاعضاء وحتى بين العاملين احيانا في فروع الشركة نفسها، بتجاهلها لضرورة توحيد التشريعات الاجتماعية وبحرصها من ناحية اخرى على تعزيز الحدود الجغرافية بين كياناتها السياسية .

وهكذا تبدو الوحدة الاوروبية كمشروع تدعمه الراسمالية الدولية وتشجعه ـ بهذا المنطق ـ الولايات المتحدة الاميركية كسوق موحدة للراسمال العالمي لتنتصر على ازمتها وتواجه بشروط سياسية وايديولوجية ملائمة (وحدة اوروبا) تنامي القوى الديموقراطية داخل المجتمعات الاوروبية .

محاور اهتمامات نادي روما

هذه التطلعات الاقتصادية تشكل موضوعات اساسية للدراسات الاستراتيجية الشاملة التي يقوم بها نادي روما حول امكانيات وحدود توجيه وتوحيد الاسواق التابعة ، بما يضمن توسع هيمنة الشركات متعددة الجنسية ، والمنتظمة في عائلات متمايزة ، كما وان اهتمامات نادي روما تتناول وبشكل ملحوظ الازمات الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة في بلدان العالم الثالث . وسنتعرض لنوعين من هذه الاهتمامات التي ينشرهاالنادي بأكثر من اثنتي عشرة لغة وهي :

ـ الاهتمام الاول . ويتعلق بالحملة الايديولوجية في مواجهة المسألة السكانية ، حيث تحولت احتمالات تطور البنى السكانية تمارين احصائية رياضية معزولة عن العلاقات الاجتماعية التي تحددها . ويرتكز هذا النمط المالتوسي لاحتساب الاحتمالات على اعتبار الظواهر السكانية الحالية ظواهر طبيعية خالدة « خلود » الاقتصاد الراسمالي وعلى واعتبار هذا الاقتصاد هو الوحيد الممكن . وتقتصر مواجهة هذه الظواهر على تدابير طبيعية ـ بيولوجية ولا تعتبر ظواهر اجتماعية فتتعين ، في هذه الحال ، طرق معالجتها بتغيير نظام العلاقات الاجتماعية والانتاجية والايديولوجية السائدة في الاسرة والمجتمع على السواء ، ويقترن الانتقال الى بنية سكانية جديدة بالانتقال الى بنية اجتماعية جديدة سبق وشهدنا معالمها في الانتقال الى الراسمالية في اواخر القرن الماضي في اوروبا. وللتدليل على اجتماعية الظاهرة السكانية (معدل نمو السكان مثلا المرتبط بالفرق بين معدل الولادات ومعدل الوفيات) يمكن التذكير بتغير موقف النظام الاجتماعي الراسمالي منها كلما استقرت على نحو لا يتوافق ومنطق اشتغال هذا النظام لصالح الطبقة المهيمنة فيه : فقد جاءت التشريعات الاجتماعية لتحد من التزايد

السكاني غير المرغوب فيه بحرمان النساء من حق التحكم بالامومة وفق ارادتهن رغم تشجيع الكنيسة للتوالد . وفي المرحلة الحالية من تطور الرأسمالية الصناعية ، تغير الموقف باتجاه تشجيع التوالد عن طريق محاربة وسائل منع الحمل والاجهاض وتقديس العائلة وتحسين التقديمات الاجتماعية للاسر الكبيرة وذلك حفاظا على حجم العرض المطلوب من اليد العاملة. وعندما اصبح ممكنا توفير هذا الحجم بكلفة اقل عن طريق « استيراد » العمال الاجانب لم يعد من الضروري الاستمرار في تشجيع تزايد السكان المحليين ، تخفيفا او الغاء لاعباء التقديمات والاعانات العائلية المشار اليها اعلاه . « ومراعاة » للاسس الليبرالية اصبحت السلطات اكثر تقبلا لحرية الاجهاض. ولكن الغاء الاعانات العائلية الذي يفاقم من اوضاع العائلات الكادحة لن يخفف من التزايد في اوساط هذه العائلات في المجتمعات الرأسمالية الصناعية ، ولن يؤدي الا الى تفاقم في افقارها وعدم السماح لها بالاقدام على الاجهاض نظرا لارتفاع تكاليفه بالنسبة لمستوى مداخيل هذه العائلات ، هذا اذا ما تركنا جانبا البؤس الذي تعيشه عائلات العمال الاجانب . ان هذه التدابير تبين ان المالتوسية المتجددة التي اعتمدها نادي روما كنظرية ومنهج في تحليل الاوضاع السكانية ، والتي تبناها تقرير س. منشولت (Mansholt) . الشهير سنة (١٩٧٢) في دراسة الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية الفرنسية ، ليست الا موقفا سياسيا اجتماعيا ، ولكنها دائما موقف ايديولوجي بمعنى انها تصر على معالجة مسألة اجتماعية بتشخيص احصائي رياضي معزول وبمنظور طبيعي بيولوجي وحسب . وهي ، كتحليل وسياسة ، تعاني منها الطبقات الشعبية في المجتمعات الصناعية كما سبق لها وعانت من سياسة تشجيع التوالد في مرحلة سابقة .

الادعاءات « العلمية » للمالتوسية الجديدة

وبالاضافة الى كون المالتوسية تفترض تعطيلا لدينامية التغير الاجتماعي والتطور النظري للعلوم الاجتماعية ومنها علم السكان ، من خلال اعتبارها للظواهر السكانية كظواهر طبيعية – بيولوجية وحسب ، فانها تدعي الاستناد الى معارف علم البيئة (Ecologie) التي لا تعدو كونها معارف مبتورة لقوانين توازن الطاقة في النظام البيئوي الذي يحكم الحياة على كوكبنا . ان بتر المعارف المنتجة في اطار علم البيئة كان ضروريا في التحليلات المالتوسية القديمة او الحديثة لازاحة مسؤولية التلوث والتدمير البيولوجي والاخلال بالنظام البيئوي (L'Eco - système) وتدميره عن كاهل النمط الراسمالي الجشع في استغلال وتضييع موارد الكوكب من الطاقة والمواد الاولية وتحميل هذه المسؤولية للتقدم العلمي والاقتصادي وللتقدم في مستوى المعيشة والاستهلاك ، وهذا يقود حكما الى الضرورة الحياتية في العودة الى التقشف والطبيعة والجزر النائية والمجاهل .. وتنطلق الدعوات الطوباوية لتخليص العنصر البشري عن طريق « الهيبيين » في اميركا والايكولوجيين في فرنسا . وبرفع الشعارات لضرب الرفاه المادي الملوث والمهدد باستنفاد التغذية والتنفس ، وعندما تتساوى في هذه الجريمة الصناعة الرأسمالية بالصناعة الاشتراكية وبكل صناعة مبتغاة لتحقيق استقلال العالم الثالث ، تكون المالتوسية القديمة والمتجددة قد قامت بخدمة ايديولوجية اقتصادية لجشع التصنيع القائم في ظل الامبريالية كنظام عالمي والشركات متعددة الجنسية كوحدات انتاجية عالمية

الابعاد تعمل بمنطق قانون الربح . هذا المنطق الذي يضج من نتائجه ليس الانسان وحسب بل والكوكب الارضي والهواء و «السماء» .

ان قانون الربح ذاك لا يتورع عن تدمير النظام البيئوي للكوكب عن طريق نمط الاستغلال الفاحش للمواد الاولية والطاقة وهدرها في غير صالح تقدم الانسان ورفاهه (صناعة التسلح مثلا) وحسب بل وعن طريق نمط التصنيع والتحويل للطاقة الذي يلوث البيئة بسبب حجم الفضلات التي تلفظها الصناعات (٧٠٪ من عناصر تلوث المياه في منطقة باريس من مصادر صناعية) ولا يلتزم نمط التصنيع الرأسمالي بتحويل هذه الفضلات من عناصر تلويث (تتجاوز قدوة النظام البيئوي على تحليلها بفضل الاواليات الطبيعية ومنها الاواليات البيو ـ جيو ـ كيماوية لاعادة ضبطه وتوازنه ذاتيا) الى مواد اولية جديدة يعاد ادخالها في الدورة الانتاجية . ولكن قانون الربح غير المسؤول اجتماعيا و قانونيا عن نتائجه المدمرة يجيز ، في حال الضرورة ، اعادة تحويل هذه الفضلات عن طريق الاستزادة من الاستهلاك الملوث للطاقة الكيماوية المنجمية (غاز ونفط وفحم) او عن طريق استخدام الطاقة النووية . ولا يجيز ، بعد اجراء الحسابات الاقتصادية للجدوى ، اللجوء الى استخدام الطاقة الشمسية الواصلة الى الارض في اعادة تحويل الفضلات علما بأن هذا الاستخدام لا يؤدي الى اي تلويث او الى اي اختلال في توازن الطاقة في البيئة الارضية ، علما ان نفاد هذه الطاقة الشمسية ، كما تبين مقالة فانسان لا بيري « مالتوس وعلم البيئة الحديث » (١) ، غير متوقع الحدوث في آفاق التطور المرئية لعملية التصنيع والتقدم . اذ ان الخطر الفعلي هو في بلوغ حد استنفاذ هذه الطاقة : « هذا الحد هو القسم الصالح للاستخدام من موجات الطاقة التي تصل الى كوكبنا . ولا يظهر ان من الممكن بلوغ هذه العتبة خلال طور تاريخي مقبل قابل للتحديد . يمكن اذاً ان نتوقع استهلاكا متزايدا للطاقة الحرة ، بما في ذلك في تركيب الاطعمة ، مما سيسمح للانسان بتحرير مساحات شاسعة مخصصة حاليا للزراعات الاساسية ، لتحويلها الى متنزهات واعطاء كل فرد ، ليس الخبز وحسب بل الورود ايضا » .

السياسات الانمائية التي يقترحها نادي روما

واذا كانت ازمات الطاقة والغذاء وليدة نمطي التصنيع والاستغلال الراسماليين لموارد الطبيعة وعمل الانسان من جهة ، ووليدة قسمة العمل الدولية الراسمالية من جهة اخرى؛ فمن الطبيعي ان لا تستوي الحلول التي يطرحها نادي روما على نفس المستوى الفعلي للازمة ، ولا بد له من تكميل الحملة الايديولوجية وذلك بتحويل الاهتمام نحو الوضع السكاني كوضع تحكمه قوانينه البيولوجية ـ الطبيعية الخاصة وليس كوضع اجتماعي ـ انتاجي يحكمه منطق العلاقات المحددة في التشكيلة الاجتماعية ـ الاقتصادية العامة .

واذا كان من الطبيعي جدا ان يقترن طرح المسألة السكانية في بلدان العالم الثالث بطرح مسألة الغذاء فلأن هاتين المسألتين تشكلان قرينتين متلازمتين للانخراط الكولونيالي لاقتصاديات العالم الثالث في قسمة العمل الدولية الراسمالية . وقد نتج عن هذا التوع من الانخراط ما نشهده اليوم من ديموغرافيا كولونيالية ومن زراعة كولونيالية ، تتبادلان

(١) المنشورة في مجلة La Pensée الفرنسية في عددها رقم ١٦٧ الصادر في شهر شباط ـ فبراير (١٩٧٣) والمترجمة في مجلة الطريق اللبنانية ، العدد الخامس ، الصادر في شهر ايار ـ مايو (١٩٧٤) .

التفاقم بدرجة من الجدلية الواضحة الى حد اتهام كل منهما الاخرى بمفاقمة اوضاعها . بينما يتحدد التفاقم فعلا في منطق الانخراط الكولونيالي الذي يشملهما وكافة اوضاع البنية التابعة . فيوجه ، والحالة هذه ، سكان الارياف ، وهم غالبية ساحقة (٦٠ — ٩٠٪ من حجم السكان) ، الى انتاج المحاصيل التصديرية واقصاء الزراعات الغذائية للاستهلاك المحلي نحو الاراضي الاقل جودة .

وقد عمل منطق الانخراط السالف الذكر على تنمية انتاجية الزراعات التصديرية غير الغذائية الى الحد الذي سمح برفع انتاجها في افريقيا بين عامي (١٩٦٠) و (١٩٦٥) بنسبة ٣٠٠٪ ، بينما اقتصر نمو المنتجات الغذائية في نفس الفترة على نسبة ٩٪ تقريبا (١) . وقد تفاقم قصور امكانات التغذية في الزراعة الكولونيالية امام الطلب المتزايد المتأتي عن التزايد السكاني ، الذي زادت وتيرته بفعل دخول وانتشار الامكانات الوقائية والعلاجية الطب « المتروبولي » ، من ١ر٥ الى ٢ر٧٪ واحيانا الى ٣ر٥٪ .

ان هذا القصور أدى الى تزايد الاعتماد على الاستيراد لتلبية الحاجات المتزايدة على المواد الغذائية حتى بات حجم الواردات من الحبوب يساوي عام (١٩٦٥) (حوالي ٦٥٪ من حجم الواردات الغذائية) وكانت للانخراط الكولونيالي ايضا اخطاره المتكاملة على اكثر من صعيد : فلوحظ ارتفاع القيمة الاجمالية للصادرات الزراعية والمنجمية بين (١٩٥٦) و (١٩٦٨) الى ٣٠٪ بينما ارتفع حجمها الاجمالي بنسبة ٥٠٪ ، ففي ظل هذا التدهور لشروط المبادلة غير المتكافئة تدهورت مصادر التراكم المطلوب لبلدان العالم الثالث من اجل استيراد السلع التجهيزية للتصنيع ورفع الانتاجية في الزراعة والطلب على منتوجاتها . واذا كان الطلب على السلع الغذائية قد تزايد نتيجة للتزايد السكاني ولتردي الانتاج والانتاجية في الزراعة الغذائية ونتيجة للنزوح المتكاثف باتجاه المدن (حيث ارتفعت نسبة القاطنين في بغداد الى خمس المقيمين في العراق ، والقاطنين في بيروت الى ثلث المقيمين في لبنان ، والقاطنين في طرابلس الى نصف المقيمين في ليبيا ، والقاطنين في مدينة الكويت الى ثلاثة ارباع المقيمين في دولة الكويت) فان معالجة مسألة الغذاء لا يمكن ان تتم من ضمن منطق شروط المبادلة الذي تفرضه قسمة العمل الدولية الرأسمالية القائمة . ولا بد ، والحالة هذه ، من اعادة الامور الى نصابها على الصعيدين النظري والسياسي . ولا بد من الوصول الى تحقيق استقلالية القرار الاقتصادي والسياسي الوطني كخطوة اساسية على طريق بناء نظام اقتصادي عالمي جديد وقسمة عمل دولية معادين للامبريالية . فأين يقع منطق نادي روما عموما وملاحظات « مارسيل غورنييه » ومقترحاته خصوصا في المقابلة التي نشرتها مجلة لونوفيل اوبسرفاتور الفرنسية والتي اثارت كل ما سبق من مناقشة ؟

موقف نادي روما من المسالة القومية

في غياب علم التاريخ ينكفىء التحليل الاقتصادي عن الاقتصاد السياسي نحو « علم الاقتصاد » ، وتصبح الرياضيات منهجا مثاليا وإيديولوجيا بالضرورة تستعمل لطمس التناقض في وعي « التخلف » والتنمية . وفي هذا المنطق نفهم المفالطات التي وردت في فهم

(١) انظر الاحصاءات السنوية « للامم المتحدة » (١٩٦٩) — ص (٤٦٨) .

« م. غورنييه » « لتخلف » العالم العربي ، وفي مقترحاته « لانقاذه » من « الكارثة التي يركض نحوها » . فهو ينطلق من مقولة مؤداها ان العرب « تورطوا » في حرب مع «اسرائيل» منذ ثلاثين عاما جعلتهم يبددون مليارات من الدولارات ومليارات من ساعات العمل ، ومنعتهم من رؤية قضاياهم الاساسية حتى باتت معضلاتهم المتزايدة تزعج اليوم عددا كبيرا من قادتهم ، وجعلتهم « يتأخرون » عن جارتهم اوروبا مذ شغلوا انفسهم بهذه الحرب، فتدهورت وتردت تجهيزاتهم الانتاجية الاساسية لانعدام امكانات صيانتها !

اراني معذورا لو اعفيت القارىء من مناقشة هذه المقدمة التاريخية والتذكير بما أنتجته ابحاث التاريخ والاقتصاد السياسي عن العلاقة الكولونيالية وقسمة العمل الدولية الرأسمالية والتي تعرّف علاقات العالم العربي بأوروبا وتعرف حدود التجهيزات الاساسية المسموح له بتملكها وصيانتها وتعرف الشروط التاريخية لقيام الصهيونية ودولتها وعلاقتها بالوجود الامبريالي في هذا العالم. وتعرّف ايضا وايضا الالتزام السياسي والعسكري لغالبية الانظمة العربية منذ ٣٠ عاما في قمع الاصرار المتنامي لشعوبها على خوض المعركتين القومية والاجتماعية .

واذا كان من الطبيعي ان ينتهي ذلك المنطق الى الاشادة « بواقعية » نهج الرئيس انور السادات كرجل ادرك بثاقب بصيرته ان « بلاده لن تحقق بالحرب شيئا وان مواصلة الصراع تقود شعبه الى الدمار » فالاولى به ان يقفز من قصور في الحرب الى « بطولة » في تحقيق « اقتصاد السلام » ، « وقد عرف ان تحريض الشعب على المعركة لاسهل بكثير من زيادة ١٪ في مردود الارض او الناتج القومي»، فليس من الطبيعي الا نتوقف مليا امام الجانب الاقتصادي لهذا المنطق سيما وانه بما يستعين به من براغماتية وادمغة الكترونية يغري فئات واسعة من السياسيين «الاقتصادويين» ممن اعياهم قصورهم عن خوض الحروب فتراهم يهرعون الى طرح ايديولوجية « اقتصاد السلام » .

وتكتسب التوجهات المالتوسية ــ البراغماتية مواقع متزايدة في الادارات السياسية والاقتصادية لقمع التوجهات الاشتراكية المتبلورة في الاوساط الشعبية في العالم العربي . وليس صدفة ان يتلازم ضرب المنجزات الديموقراطية الناصرية على صعيد التحرر الاقتصادي مع ضرب مقومات الصمود السياسي والايديولوجي والعسكري لتلك الاوساط في معركتها القومية . ويصبح « الانفتاح » توجها اقتصاديا وسياسيا نحو العودة الى اواليات الاقتصاد الراسمالي داخليا وقسمة العمل الدولية الراسمالية عالميا .
فنفهم في هذه السيرورة تركيز نادي روما ومارسيل غورنييه على « واقعية » الرئيس السادات التي تتكامل و « واقعيتهما » القائلة بأن مسؤولية « التخلف » العربي تعود الى قصور في العقلية اللاحضارية التي انشغلت بالحروب والثورات . وعندما يكثر الرئيس السادات والاجهزة الايديولوجية والاعلامية المساندة له من اطلاق صفة الحضارة على توجهاته فانه يتصرف من خلال المنطق ذاته الذي يحلل به «م. غورنييه» المواجهات القومية والاجتماعية للعالم العربي ، حيث يعتبر هذا الخبير ان « من المعيب ان تحجب شجرة الحرب مع « اسرائيل » غابة المستقبل العربي. ونأسف للوقت الذي ضاع فكل ١٥ شهرا يزداد عدد سكان العالم العربي بما يوازي عدد سكان « اسرائيل » ! لقد تخطى الزمن مشكلة « اسرائيل » . . . فالخطر المحدق بالعرب هو

ان يصبحوا من اكثر شعوب العالم فقرا عندما يصبح عددهم (٢٧٠) مليون نسمة في العام (٢٠٠٠) الا اذا تم فعل شيء ما منذ الآن » .

يقود هذا التحليل الى ان حرب العرب ضد « اسرائيل » طيلة ثلاثين عاما كانت عبثا وقصوراعن مواكبة التقدم والبناء. لقد تخلفوا عن اللحاق بأوروبا ، وبات عليهم اليوم اعلان التوبة والعودة الى مواجهة مستقبلهم المرعب والتحول الى عقلية حضارية تقوم بالتصنيع ضمن « معاهدة التضامن الثلاثية » مع اوروبا الغربية وافريقيا. وبهذا يعم الاستقرار والرفاه بعد القضاء على بؤر التفجر . « ففي السعودية لدى الزعماء مستوى تفكير مرتفع . لكن المشكلة الحقيقية هو تساؤلها عما اذا كان في وسعها الاستمرار في البقاء خلال السنوات المقبلة برغم الثورات التي تنتظر على الحدود ... في سوريا والعراق ومصر ، ولا اظن ان في امكانها الاستمرار كما هي الحال . فلا بد من ان تدرك ان مهمتها تطوير الشعوب العربية وانماؤها ككل ، هذه هي الضمانة الوحيدة لتجنب الانفراط والثورة في الدول الاخرى(١)» .

واذا كان على السعودية ودول البترول العربية ذات الفائض النقدي ان تساهم في الانماء الصناعي ضمن سوق عربية مشتركة « كاحدى المقومات المهمة في الانماء العربي » الا ان هذا الانتظام في اطار عربي مستقل وحسب ، لا يشكل الا جزءا في المشروع الاكبر الذي يطرحه « م. غورنييه » ويسميه « معاهدة التضامن الثلاثية » بين الشرق الاوسط – بما فيه « اسرائيل » وايران – وافريقيا واوروبا الغربية، والذي يوفر الاستقرار « الحضاري » للدول العربية الغنية والنهوض «الحضاري» للدول العربية الفقيرة والاحتضان « الحضاري » للعالم العربي من قبل اوروبا الغربية. وينتهي هذا التكامل الاقتصادي حول المتوسط الى اقامة سوق اقتصادية راسمالية تنتظم بمعاهدات وخطط انمائية تتقرر في هيئات مشتركة وتتماشى مع مجموعة من المتغيرات الجديدة واهمها :

في اوروبا

حاجة الصناعة الاوروبية كانت ام فروعا لشركات متعددة الجنسية في اوروبا ، لاحتكار تلبية الطلب في البلدان العربية والافريقية ذات الاهداف الانمائية الكبيرة (العراق ، الجزائر ، سوريا ، ايران ، نيجيريا) على المنتجات التجهيزية وخاصة بعد برمجة هذا الطلب وتمويله من الفائض النقدي المتضخم المودع في البنوك الاميركية وسواها وبعد ضبط هذا الطلب وضمان الاستفادة منه عبر معاهدات طويلة الامد . وفي هذا الصدد قامت الهيئة العامة للخطة في فرنسا بناء على طلب من رئيس الوزراء الفرنسي ريمون بار باجراء تحقيق شامل حول ضرورة الاستفادة من فرصة تضييع العالم الثالث وقدمت تقريرا (٢) حول :

١ – ضرورات تكييف الجهاز الانتاجي الصناعي الفرنسي لتلبية الطلب الجديد على السلع التجهيزية .

٢ – حدود المنافسة التي يمكن ان

(١) انظر النهار العربي والدولي عدد ٢٢ نيسان – ابريل (١٩٧٨) ص ١٨ – ١٩ .

(٢) انظر الموجز عن التقرير المنشور في عدد ٦ – ١٢ نيسان – ابريل (١٩٧٨) من جريدة لوموند – النشرة العالمية للمختارات الاسبوعية – ص ١٢ .

تولدها الصناعة الجديدة وآثارها على اكثر من صعيد .

يقول التقرير : « اصبح تصنيع العالم الثالث محتوما لان البلدان تريده استنادا الى امتلاكها او الى امكانية حصولها على الموارد ، ولان الشركات متعددة الجنسية ، والبنوك تريد الانتفاع من الفوائد التي يوفرها هذا التصنيع » .

ويتوقع التقرير ان يتدرج التصنيع ليشمل كل القطاعات مما يمكن بلدان العالم الثالث من مواصلة رفع قيمة صادراتها من السلع المصنعة التي ارتفعت من ٢٤ مليار دولار سنة (١٩٧٣) الى ٣٤ مليار دولار سنة (١٩٧٧) والتي يتوقع ان ترتفع الى ما بين ١٠٠ و ١٤٥ مليارا سنة (١٩٨٥) .

وقد اورد التقرير ٣ انعكاسات يمكن ان يتركها هذا التصنيع على البلدان الصناعية :

أ ـ ارتفاع صادرات العالم الثالث في ميادين اهمها : المنسوجات والالبسة والمحركات الكهربائية ـ قطع غيار ـ اجهزة الراديو والتلفزيون والماكينات الحاسبة الصغيرة والالعاب الالكترونية والمنتجات الجلدية والاحذية والساعات والاجهزة البصرية والدراجات العادية والنارية ومنتجات الصياغة والسيراميك وصناعة الخشب وما شابه .

ب ـ ستتمكن بلدان العالم الثالث من « تعديل » الشروط الدولية للمنافسة باتجاه مضاعفة طاقات الانتاج الثقيل في ميادين :

الفولاذ والورش البحرية والبتروكيماويات وحتى الاسمدة والسيارات . ويعتقد واضعو التقرير ان هذه البلدان لن تتوصل ، بادىء ذي بدء ، الى اقامة علاقات متميزة في مجال التبادل مع بعضها البعض مما سيؤدي حتما الى رفع حجم وقيمة المبادلات مع البلدان الصناعية ولكن « ليس من الممكن ان نحظى بالفوائد المترتبة على مستوردات هذه البلدان من منتجاتنا دون القبول بزيادة صادراتها الينا » .

فما هي استعدادات فرنسا لمواجهة هذه المتغيرات الجديدة في التجارة الخارجية مع هذه البلدان ؟

ـ فرنسا كانت البلد الاقل انفتاحا على الصادرات المصنعة والمستجدة لتلك البلدان مما حد من منافسة هذه الاخيرة للمنتجات الفرنسية .

ـ وفرنسا كانت الدولة الصناعية الاقل تصديرا للراسمال الى هذه البلدان سواءبشكل قروض او بشكل استثمارات فرنسية مباشرة « فالتوظيفات الخارجية اصبحت شرطا ضروريا للتوسع التجاري » .

ج ـ لا يجوز الوقوع فيمغريات السياسة الحمائية « فالعالم الثالث شريك اقتصادي رئيسي » .

واذا كانت الصادرات الفرنسية من السلع التجهيزية قد ارتفعت من ٢٠٪ سنة (١٩٧٤) الى ٤٠٪ سنة (١٩٧٧) فان آثار هذا الارتفاع كانت ملموسة ايضا على صعيد بنية الاستخدام حيث ادى رفع نوعية وقيمة الصادرات الى العالم الثالث الى خلق ١٠٠ الف فرصة عمل بين عامي (١٩٧٠) و (١٩٧٦) ولا يجوز التردد في اغتنام مثل هذه الفرصة ، بحجة منافسته هذه الصناعات الجديدة لقريناتها في فرنسا كصناعات الجلديات والخشب والنسيج التي شهدت اصلا تراجعا وحتى قبل تطور هذه المنافسة ، بل بالعكس يجب القبول بهذهالمنافسة وهذه التضحية طالما انه يمكن معها رفع العمالة والانتاجية والصادرات في قطاعات صناعية طليعية اخرى بفضل الطلب الجديد لبلدان العالم الثالث . سيما وان التقديرات عن تطور الاستخدام

قد بينت ان تطور المبادلة مع هذه البلدان يؤدي في اسوأ الحالات وعلى امتداد السنوات التي تفصلنا عن عام (١٩٨٥) الى تغيير في حجم العمالة الصناعية يتراوح بين زيادة (٥٠.٠٠٠) فرصة عمل (+١٪) ونقصان (٢٥٠.٠٠٠) فرصة عمل (– ٥٪) وانتهى التقرير الى التوصيات التالية :

١ – فتح مفاوضات **متعددة الاطراف** (كما يحدث في اطار الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة GATT) ولكن بعد اختيار دقيق لهذه الاطراف لان « مبدأ التعامل المتجانس مع بلدان العالم الثالث لم يعد واقعيا » وهذه المفاوضات المتعددة الاطراف يجب ان تنتهي الى معاهدات تجارية اقليمية بعيدة المدى ، تذكر بمنطق استراتيجية نادي روما ومراميه في اقتراحات « م. غورنييه » حول ضرورة اقامة «معاهدة التضامن الثلاثية» – حول البحر المتوسط بين اوروبا وافريقيا والشرق الاوسط – ولذلك تتطرق التوصية الى ضرورة التدخل في الاوضاع الاجتماعية عن طريق ربط التعامل مع البلدان والمؤسسات الانتاجية الاجنبية بمدى احترامها شروط العمل ومدى اعترافها بحقوق الممارسة النقابية للعمال .

ولهذا التدخل وجه اجتماعي ديموقراطي يفرض على الانظمة الاجتماعية الدكتاتورية ضرورة اعتماد سياسة اجتماعية اكثر ليبرالية مما يساعدها على الاستمرار في الحياة والاستقرار في علاقاتها داخل تكتلات التكامل التجاري والاقتصادي الاقليمية المقترحة ، ويساعد هذا التدخل ايضا في تعزيز المواجهة ضد نمو الشيوعية ، وخاصة في بلدان العالم الثالث الفنية (كايران والشيلي حيث مسألة حقوق الانسان وحرياته السياسية ، وكالسعودية حيث اثيرت ضجة في الولايات المتحدة حول اعدام احدى الاميرات العاشقات) ولهذا النوع من التدخل فائدة اخرى في مواجهة « الاغراق الاجتماعي » للعمالة في هذه البلدان وبالتالي رفع كلفة انتاج السلعة المصنعة المصدرة وتخفيف قدرتها على منافسة السلع المصنعة الاوروبية .

٢ – تطوير التوثيق والاعلام عن العالم الثالث وبشكل دائم وخاصة اتجاهات التثمير والانتاج فيه .

٣ – تطوير التعاون المالي والتقني مع المناطق الاكثر دينامية في العالم الثالث .

٤ – عرض نوع من التعاون الصناعي مع بلدان العالم الثالث اكثر مرونة وتكيفا في التعامل مع الاقتصاديات الموجهة وخصوصية سياساتها التجارية والنقدية وبالتالي اكثر فرادة في التعاون مع المؤسسات العامة والقطاع العام . وهذه الخصائص لا توفرها البلدان الصناعية الاخرى المنافسة لفرنسا كالمانيا الغربية واليابان والولايات المتحدة الاميركية .

في الشرق الاوسط وافريقيا :

دفع البلدان باتجاه تشجيع نمط من الصناعة التحويلية ، تساهم في تجهيزها أو في اقامتها وتسييرها الصناعة الاوروبية وخاصة الشركات متعددة الجنسية التي تسعى اليوم لاقامة تكتلات سياسية اقتصادية متكاملة ضمن قسمة عمل دولية متطورة . وتتزايد اهمية هذا التوجه لانه يطور ويضبط تبعية الاقتصاديات المحيطية تكنولوجيا واقتصاديا ويرضي بعض التطلعات الوطنية الى التصنيع مما كان يقود احيانا ، وفي مواجهة قسمة العمل الرأسمالية الكولونيالية ، الى التوجه الاضطراري نحو البلدان الاشتراكية . ومن ايجابيات القسمة الدولية الجديدة للعمل رفع نوعية وحجم وقيمة المبادلات بين المركز

والاطراف ، اذ كانت السلــــع الاستهلاكيــة والغذائية ، خاصة ، تشكل قوام الصادرات الاوروبية وكانت السلع الزراعية والخام تشكل قوام الواردات من البلدان العربية والافريقية. وبينما كانت طاقة المركز الانتاجية تتنامى ، كانت قدرة هذه البلدان على الاستيعاب تتدنى نسبيا اما بسبب توجهها الى تنويع مصادر مستورداتها ، وهذا ما حدث فــي البلدان الغنية منهــــا ، واما بسبب تردي مداخيلها وعجزها التجاري وهذا ما حدث فــي البلدان الفقيرة منها (المغرب ــ موريتانيا ــ اليمن وغالبية دول افريقيا السوداء) وهذا ما برر رسم الاستراتيجية الجديدة للتكامل المطلوب حول المتوسط والتي تؤدي الــى مراقبــة الانتاجية والانتاج والتبادل ، في ظل « معاهدة تضامن ثلاثية » ، تنظم عبرها اوروبا الغربية قسمة عمل راسمالية اقليمية متطورة ضمن قسمة عمل راسمالية عالمية متطورة تتحرك فيها الشركات الاحتكارية متعددة الجنسية وتتوزع فيهــا الادوار الاقتصــادية واحيانـــا العسكريـــة (مصــر ــ المغــرب ــ ايــــران و «اسرائيل») . وفيها حلول موعودة للازمات الاقتصادية والسياسية والغذائيةلدىالاطراف المعنية .

وفي هذا المنطق تحتل مصر موقعا مهما في هذه الاستراتيجية ولذلك كانت لتحليل اوضاعها السكانية وللهجوم علـــى منجزاتها الناصرية الديموقراطية اهمية خاصة يجدر عرضهـــا واستكشاف مراميهـــا كنمــوذج لايديولوجية نادي روما في محاربة كل بناء وطني مستقل .

معالم الحملة ضد التجربة الناصرية عموما والسد العالي خصوصا

وقد تركز الهجوم الاكبر علىالسد العالي لما يمثله هذا الانجاز الاستراتيجي الكبير فــي عملية التنمية الوطنية المستقلة والمتوازنة فــي مصر . ويتمثل هذا الانجاز بالاهداف الكبيرة المتوخاة منه على اصعدة اهمها :

١ ــ اصلاح مليون وثلاثماية الف فدان من اراضي الصحراء ، وقد تحقق استصلاح تسعماية الف فدان وتأخر تحقيق المساهمة الباقية لتغير في اولويــات التثميـر فرضته ظروف الحرب . واذا ما اعتبرنا ان متوسط المساحة المروية المطلوبة لتشغيل عائلة متوسطة في حيازة زراعية قادرة على انتاج ثلاثةمحاصيل في السنة ، وبمستوى التقنية المتوافرة هي ثلاثة افدنة (١٫٣٢ هكتار) فان هذه المساحة توفر فرص العمل لحوالي ٤٥٠ الف عائلة . هذا بالاضافة الى مــا توفره عملية التحويل من الري الموسمي الحوضي الى الري الدائم لمساحة مليون فدان من مضاعفة لفرص العمل في هــذه المساحة بعــد توافر امكانية جني ٣ محاصيل في السنة الواحدة .

٢ ــ زراعة ما مساحته ٧٠٠ الف فدان من الارز كل سنة بدلا من ٣٠٠ الف فدان كمساحة متوسطة . وفي السنوات السبع الاخيرة امكن زراعة ما مساحته مليون ومائتي الف فدان مما وفر دخلا قدره ٥٢ مليون جنيه استرليني سنويا .

٣ ــ ولكن الهدف والانجاز الاكثر الحاحا للفلاحــين هــو حمايــة الزراعة المصرية مــن الفيضانات العالية ومن الجفاف . فقد تحولت بحيرة ناصر الى بنك تودع فيه مياه الفيضان وتوزع على اشهر الشحائح . بالاضافة الى الفيضان العالي الذي نجت منه مصر بفضل السد عام (١٩٦٤) ، فهي ايضا نجت مــن القحط والمجاعة اللذين شملا بلادا كثيرة فــي افريقيا خلال العامين (١٩٧٢) و (١٩٧٣) وامكن

تلافي خسارة ما يقارب ٤٠٠ (١) مليون جنيه اذ لولا وجود السد لما امكن ري اكثر من ٢/٣ المساحة خلال السنة الاولى و ٣/٤ المساحة خلال السنة الثانية من هاتين السنتين العجفاوين .

٥ ـ اما الانجاز الاكثر استراتيجية والاكبر في مفاعيله المضاعفة فهو الانتاج الكهربائي الذي وفره السد ، بما يكفي لـ ٧٦ ٪ من حاجات كهربة مصر المتطورة حتى عام ١٩٨٠ ومنها انارة حوالي ٤٥٠٠ قرية مصرية انير منها الف قرية حتى عام ١٩٧٣ ويشكل القسم المخصص للانارة حوالي ١٢ ٪ من اجمالي الانتاج (١٠ مليارات كيلواط ساعة) ، اما الانتاج المخصص للصناعة ـ وهو القسم المتبقي ونسبته ٨٨٪ من الانتاج الكهربائي للسد ـ فيشكل القاعدة الاساسية لانطلاقة الصناعة المصرية ولقد امكن بواسطته الاستغناء عن الانتاج بواسطة المولدات الحرارية مما وفر لهذه الصناعة طاقة كافية وبأسعار مشجعة جدا اذا ما قورنت بأسعار الكهرباء المولدة في المعامل الحرارية : حيث تقدر كلفة انتاج الكيلواط ساعة في هذه المعامل بما يتراوح بين ٣٠ و ٤٥ مليما مصريا بينما تقدر كلفة انتاج الكيلواط ساعة المتولد في عنفات (توربينات) السد بما يتراوح بين مليم واحد و ٢ مليم مما يسمح بتحديد متوسط سعر مبيعه للصناعة بحوالي ٨ مليم اي بفارق ٤/٨ . ويحقق هذا النوع من التوليد وفرا في استخدام المازوت يقدر بـ ٢٥ مليون جنيه سنويا .

واذا كان انتاج الكهرباء الذي تحقق بهذه الاهمية الاستراتيجية لتلبية متطلبات التنمية الوطنية على صعيدي الانارة والتصنيع لم يشكل موضوعا لحملة الافتراء والتنكر للمقاييس العلمية في حقلي الهندسة والاقتصاد كتلك التي تعرض لها السد كقاعدة اساسية لانطلاق التنمية الزراعية والاجتماعية فمرد ذلك اولا الى كون السد العالي يمثل رمزا للتعاون الناصري ـ السوفياتي المناقض للتعاون الساداتي ـ الاميركي، وثانيا الى كون المشروع الزراعي متعدد المفاعيل والنتائج واكثر اثارة للجدل من المشروع الصناعي في ما يتعلق بحسابات الجدوى تبعا لتعدد النظريات في حقل التنمية الزراعية، وثالثا لكون اثارة الفلاحين الاكثر عددا والاقل قدرة على حسم الجدل من عمال الصناعة . ولذلك تم تنسيق الحملة الاعلامية المشككة بأهمية انجاز هذا الصرح الانمائي الكبير بين وسائل الاعلام المناوئة للناصرية في انحاء كثيرة من العالم وخاصة في الولايات المتحدة ومصر وبيروت وذلك اثر تبلور التوجهات الجديدة للرئيس السادات . وكان آخر هذه الافتراءات ما ورد في الحملة التي ينسقها نادي روما ويعبر عنها « مارسيل غورنييه » في تبرير اقتراح « معاهدة التضامن الثلاثية » المتوسطية وحيث يتناول السد العالي واقامة بحيرة ناصر بالنقد التالي :

١ ـ ان حبس مياه النيل في بحيرة ناصر سمح لعملية التبخر بتبديد ٢٠ ـ ٣٠٪ . واذا ما تحرينا ظاهرة التبخر نجدها من الآثار الجانبية للمشروع . فالمعروف ان البحيرة تحبس مياه الفيضان وتتسع لـ ٣٢ (٢) مليار

---

(١) مقابلة مع المهندس محمد اسعد فهمي رئيس هيئة السد العالي . جريدة الجمهورية المصرية بتاريخ ٢٨ ايار ١٩٧٥ .

(٢) تقديرات اوردها المهندس عبد الخالق الشناوي ـ وزير سابق للري ونقيب المهندسين ـ في مقابلة مع جريدة الجمهورية المصرية الصادرة بتاريخ ١١ آذار ـ مارس (١٩٧٥) .

متر مكعب هي حصة البحر قبل قيام السد ، وعندما تم حبس هذا الحجم صار ممكنا تبخر ما مقداره ١٠ مليارات من اصل حصة البحر وصار ممكنا ايضا ان يستفيد السودان بما مقداره ١٤٫٥ مليار م٣ من القسم الجنوبي للبحيرة التي تمتد عبر الحدود وهذه الحصة المنتزعة من البحر كافية ولا ريب لتغطية حاجات السودان لري مشروع « الجزيرة » ، وصار ممكنا لمصر ان تستفيد بما مقداره ٧٫٥ مليار م٣ تحبس من حصة البحر من الفيضان في البحيرة التي تتسع لـ ١٥٧ مليار م٣ توزع على مدار السنة .

٢ ـ اما وان التبخر قد رفع من نسبة الملوحة في الاراضي المزروعة فهذا امر طبيعي في كل السدود التي اقيمت في العالم ولكن لا يجوز تفسير ارتفاع نسبة الملوحة بالتبخر حصرا فقد ساهم في ذلك نمط الري الاغراقي الذي يمارسه الفلاح والذي يؤدي في غياب شبكة المصارف لا الى غسل الارض من الاملاح كما يظن بل الى اغراق الطبقات الجوفية وتخزن الاملاح ، ولا يعود خطر ذلك الى اقامة بحيرة تنظم الري على مدار السنة ولا الى خطر وفرة المياه في حوزة الفلاح بل الى غياب التجهيزات المطلوبة للصرف والارشاد المطلوب لتحسين تقنيات الري . اما وان يقال بأن فيضان النيل قبل اقامة السد كان يغسل الارض من الاملاح فهذا راي ليس أقل هزالا من القول بأن تنظيم الري طيلة السنة وتوسع المساحات المستفيدة منه وفر شروط انتشار الجرذان والبلهارسيا ، وكان تهديد البلاد الدائم بأخطار الفيضان العالي المتوقع اقل اشكالية من تعزيز الجهاز الارشادي والصحي للفلاحين ، هذا مع العلم بأن للنمو امراضه ومعضلاته التي شهدتها كل البلدان المتقدمة . وليس اقل غرابة تأسف « م. غورنييه » لانعدام التيارات في مجرى النهر مما يضعف اندفاع الزوارق والافلاك وفي هذه الملاحظات تغييب مقصود لحسابات الجدوى لنتائج وآثار اي مشروع انمائي .

٣ ـ ويتركز نكران جدوى اقامة السد او نقد نظام السد والتصريف على ان حبس المياه في بحيرة ناصر حبس الطمي الذي تنقله مياه النيل معها من هضاب اثيوبيا والسودان ، وان ترسب هذا الطمي عبر السنين في البحيرة ليؤدي الى الاخطار التالية :

ـ امكانية سد عبوات التصريف وردم البحيرة التي كلف انشاؤها حوالي ٤٥٠ مليون جنيه . الا انه يتبين من خلال الدراسات التي اعدت قبل تنفيذ السد وتوقعت حدوث الترسب ان خطر تراكم الطمي لن يعدم جدوى البحيرة قبل مرور ما يقرب من ٥٠٠ سنة وقبل ان يصل حجم هذا التراكم الى ٣٠ مليار م٣ .

ـ واما خطر تآكل الدلتا فمبالغ فيه ، اذ ليس من الواقعي تعميم هذا المحظور ، سيما وان بعض المصبات في منطقة الدلتا تشهد طرحا يوسعها وبعضها الآخر يشهد تآكلا أقل خطورة بكثير مما يتوقع « م. غور[illegible] و التحقيق المتجني الذي نشرته مجلة « ساينس » (١) .

ـ وكذلك يأسف « م. غورنييه » لأن حبس الطمي قطع دورة الحياة البحرية عن دلتا المتوسط ، مما حرم مصر من امكانية صيد السردين في سواحل الدلتا والذي كان متوسط حجم محصوله السنوي يبلغ ٣٠ الف طن . ولكن « غورنييه » لم يطرح من هذه

(١) المنشور في جريدة الشرق البيروتية بتاريخ ٢١ حزيران (١٩٧٧) .

المشكلة الا ما يتناسب ومنطق تحليله الافترائي. لم يتطرق الى ان الطاقة الانتاجية للبحيرة من الاسماك تقدر بـ ٧٠ الف طن سنويا فيما لو استغلت ثروة البحيرة بكاملها وليس ١٢ الف طن كحاصل استغلالها حاليا . وما زال هذا الامـــر متعذرا لاسباب تعـود الـى تخلف التجهيزات المتوافرة للصيادين على ضفـاف البحيرة وعلاقات العمل التـي لم تتطور بعد في اتجاه انتاج تعاوني كبير يغطي حاجات البلاد، بسبب الابقاء على هيمنة علاقات شبه اقطاعية تمارسها عشائر اربع تتقاسم ضفاف البحيرة وتمنع بالقوة كل جهة تحاول تحديث الصيد في مناطق نفوذها . اما اذا كان التأسف قائما لان السوق المصرية قد حرمت مـن السردين بالذات فهذا ليس صحيحا اذ ان الصيد الحديث اضحى يعتمد على اعالي البحار وليس على ما توفره الشواطىء .

ـ وتطرح ايضا وايضا مشكلة اندحار صناعة الطوب الاحمر المصنوع مـن الطمـي وينعي غياب هذه الحرفة وبشكل مأساوي وكأن التقدم في صناعة البناء لا يتحقق بالطوب الرملي والحجر الخرساني كبديلين عن الطوب الرملي الذي كان التخلي عنه في قطاع البناء قد بدأ منذ مدة طويلة .

ـ وتطرح مشكلة النحر (تآكل قـاع وجوانب النهر) المتأتية عن تزايد سرعة المياه الرائقة من الطمي وتزايد قدرتها على حفـر جوانب النهر وقاعه وبولغ في تقدير اخطار هذا الاثر الجانبي لدرجة توقع معها المعادون للسد (وفي اغلبهم معادون ايديولوجيا وليس زراعيا وهندسيا) ان تصل آثار نحره الى ١٦ متـرا فتسقط الكبـاري والقرى والقنـاطر و « تغرق مصر » تحت مياه السد . ولكن الملاحظات الميدانية للاجهزة المعنية في هيئة السد تبين ان الاثر البالغ للنحر في السنوات الاولى لم يتجاوز ٦٠ سم حتى اليوم واستقر سنويا على متوسط يبلغ سنتيمترا واحدا(١) . وقـد قامـت مؤسســـة الهيدروبروجكت السوفياتية التي كلفت مـن قبـل الحكومة المصرية بدراسة هذه الظاهرة وقدمت سنة ١٩٧٦ تقريرا تبين فيه ان ظاهرة النحر تبلغ مداها وهو ٣٫٥ امتار بعد ١٢٠ سنة ويتدرج بلوغ المدى لهذه الظاهرة مـن الخزان حتى البحر : فتبلغ مداها في قناطر اسيوط بعد ٧٠٠ سنة بمعدل ٨ امتار (٢) . وتجد هيئة السد امامها حلين لتلافي هذا الاثر الجانبي : اقامة هدارات بين القناطر الحالية للتخفيف من سرعة المياه . او فتح « مفيض نوشكي » وهو عبارة عن قناة تتفرع عن البحيرة وتحول اليها المياه في اوقات الفيضان لتلافي تزايد سرعتها وقدرتها على النحر .

ـ واخيرا تطرح قضية حرمان الاراضي المصرية من الطمي وفوائده التسميدية المخصبة جدا للارض . وفي الواقع فان الجزء الاهم من الطمي الذي يترسب في قاع بحيرة ناصر هو الجزء الذي كان يذهب الى البحر والدلتا في اثناء الفيضانات . وان الزراعة لم تكن تستفيد قبل السد من كامل الطمي الفيضاني الذي كان يعبر الارض قبل وبعد موسم الزراعات الاساسية (القطن والارز) . وفي ضوء ذلك فان حجم الطمي المحمول كان يصل الى ١١٠ ملايين طن سنويا ، كان يذهب منها ٨٨٪ الى البحـر وتستفيد الاراضي بنسبة ١٢٪ أو ما حجمه ١٣٫٨ طنا ، ويمكن تعويض الاملاح الضرورية

---

(١) انظر المقابلة مع المهندس محمد اسعد فهمي رئيس هيئة السد ـ المشار اليها سابقا .

(٢) ملخص عن التقرير في جريدة اخبار اليوم المصرية الصادرة بتاريخ ٢٨ ايار ـ مايو (١٩٧٧) .

غير الذائبة والمترسبة في البحيرة بانتاج ١٣ الفا طن من نيترات الكلس التي لا تتجاوز كلفتها نصف مليون جنيه فقط ، هذا مع العلم ان اغلب زراعات العالم المتقدمة لا تعتمد على الري المخصب بالطمي بل تعتمد على الامطار . فأين هي هذه الخسارة بالمقارنة مع اهمية السد العالي الانمائية وقد كلف بناؤه ٤٥٠ مليون جنيه وغطت المداخيل التي وفرها بين (١٩٦٤) و (١٩٧٣) كامل نفقات بنائه وتشغيله وقدم دخلا صافيا للخزينة بقيمة ٢٠٠ مليون جنيه . وقد تراوحت تقديرات العائد السنوي للسد بين ١٠٠ (١) مليون جنيه في الدراسات الاقل تقديرا لاهميته وبين مليون جنيه في الدراسات الاكثر تقديرا ولم ينخفض في اي من الدراسات معدل المردودية الداخلي للمشروع عن ٢٥٪ سنويا . وهذا معدل قلما يتحقق في القطاعات المنتجة .

وهكذا تتبدى الحملة على السد العالي متنكرة لمعايير الهندسة وعلوم الزراعة والاقتصاد، وترتدي طابعا سياسيا وايديولوجيا لتدخل في منطق معاداة حركات التحرر وعمليات التنمية الوطنية المتوازنة والمستقلة التي تشكل مراحل اساسية في استكمال شروط التوحد السياسي والاقتصادي للعالم العربي وتناقض منطق التبعية في اقامة التكتلات المحيطية التي يقترحها نادي روما وخبراؤه من وقت لآخر .

الا ان عظمة الانجاز الهندسي والانمائي الذي تحقق في اقامة السد العالي فرضت نفسها واحيانا على السد مناوئيها ومنهم الرئيس نيكسون عندما صرح ابان زيارته لمصر : « انه يأسف ويندم لانه كان نائبا لرئيس الجمهورية (ايزنهاور) حينما رفضت الولايات المتحدة الاشتراك في مشروع السد » (٢) . وعندما زار وليام فيستلي رئيس نقابة المهندسين الامريكيين ورئيس بعثة المهندسين الذين وفدوا الى مصر للاطلاع على صحة حملات الافتراء على السد ، وقد ضمت البعثة وليام هيوز احد اكبر خبراء السدود في العالم واساتذة من جامعة اوكلاهوما . صرح فيستلي قائلا : « ان الاخطاء والمخاطر التي تكلم عنها الآخرون من خبراء وصحافيين لا اساس لها من الصحة وغير ذات موضوع وان السد العالي يقدم بناء نموذجيا لاعظم مشروعات الهندسة والعلم » (٣) .

---

(١) تقرير « المجلس القومي للانتاج والشؤون الاقتصادية » الذي ترأسه الوزير الدكتور عبد القادر حاتم ـ مشار اليه في جريدة الجمهورية عدد ١٣ آذار ـ مارس (١٩٧٥) .

(٢) و (٣) : تصريحان اشير اليهما في تحقيق عن السد العالي نشرته « الجمهورية » القاهرية في عددها الصادر بتاريخ ٢٠ آذار ـ مارس (١٩٧٤)